

55% من الثروات الخاصة أصبحت في الدول ذات الاقتصادات الناشئة لاسيما في المنطقة الشرق آسيوية باستثناء اليابان

## «كريدي سويس»: عام 2011 شهد تحولات في تركيبة الثروات الخاصة عالمياً

جنيف - كونا: أكدت دراسة صادرة عن بنك «كريدي سويس» السويسري اليوم أن عام 2011 شهد تحولات جوهرية في تركيبة الثروات الخاصة على مستوى العالم بسبب بروز دور الدول صاحبة الاقتصادات الناشئة والصدمات التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية.

وتوضح الدراسة أن نسبة 55% من الثروات الخاصة في العالم أصبحت في الدول ذات الاقتصادات الناشئة لاسيما في المنطقة الشرق آسيوية باستثناء اليابان.

وذكرت أن معدلات الناتج القومي لتلك الدول تضاعفت خلال العامين الماضيين أي من نسبة 9/9 في عام 1990 إلى 18/1 في عام 2010 ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى 39/1 مع حلول عام 2030.

وترى الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تتعاطف بصورة غير عادية حتى أن نسبة الطبقة المتوسطة من بين شريحتها



السكانية سوف تتقارب مع نسبة تلك الشريحة في الولايات المتحدة مع حلول عام 2025.

وتضرب الدراسة مثالا على تحسن معدلات الدخل في تلك الدول بأن نسبة مدخرات الفرد العادي في الصين ارتفعت في الفترة بين عامي 2000 و2010 بنسبة 3 أضعاف مما انعكس إيجاباً على معدلات الاستهلاك المحلية التي تدعم معدلات النمو الاقتصادي.

في الوقت ذاته تركز الدراسة على أهمية عنصر نسبة النمو السكاني في أوروبا ومنطقة شرق آسيا (باستثناء اليابان)، حيث انخفضت معدلات المواليد في الدول الغربية التي تعاني تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية متمثلة في العديد من إجراءات التقشف. وأوضحت الدراسة أن هذه الأوضاع خلقت نوعاً من عدم التوازن في نسب الثروات الخاصة بين تراجعها في الدول الغربية من ناحية مقابل زيادتها في الدول

الآسيوية التي شملتها الدراسة، حيث يمثل أصحاب الثروات فيها شريحة عمرية تتراوح بين 40 و45 عاماً.

كما ترى الدراسة أن اعتماد اقتصادات تلك الدول على التصدير إلى الولايات المتحدة وأوروبا هو إحدى دعائم نموها الاقتصادي إلا أن النمو السكاني الكبير فيها يساعد أيضاً في دعم هذا الاقتصاد على المدى البعيد حتى أن تراجعت الصادرات إلى الغرب.

وتقارن الدراسة بين تأثير معدلات النمو السكاني على النمو الاقتصادي إذ لا تميل المجتمعات ذات الغالبية من كبار السن مثلما هي الحال في الغرب إلى تنشيط الاقتصاد الاستهلاكي فينعكس سلباً على التصنيع الوطني ويقلل من إجمالي الناتج المحلي الخام.

في الوقت ذاته تشير الدراسة إلى أن تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيزرك بصمات تتناقفها أجيال مستقبلية في أوروبا والولايات المتحدة وذلك بتأثير

برامج التقشف والديون السيادية التي ستوارثها أجيال. وتتمثل تبعات تلك الأزمة في احتمال لجوء العديد من الدول الغربية إلى زيادة معدلات الضرائب وما سيترتب من سياسات التقشف على العديد من المجالات ذات الصلة بالمشيرة أو غير المشيرة مع الجانب الاقتصادي.

وستعاني القروض الائتمانية العقارية في الغرب أزمة ثقة متبادلة بين المستهلك والمؤسسات المالية فضلاً عن التأثير السلبي على تمويل صناديق التقاعد على المدى البعيد وتمويل الخدمات الاجتماعية التي سوف تحتاجها المجتمعات الغربية التي تضم نسبة كبيرة من السكان المسنين.

في المقابل ترصد الدراسة باهتمام بالغ تطورات التعامل مع الثروات الخاصة في شرق آسيا حيث أدى الانتعاش الاقتصادي والنمو السكاني هناك إلى ازدهار إدارة الثروات الخاصة تدرجاً وعلى مستويات مختلفة.

وتشير الدراسة إلى أن الشركات هناك بدأت في التعامل مع أرباحها وثروتاتها بطرق متنوعة ترمي جميعها إلى الاستفادة من تلك الثروات في مجالات مختلفة ما يشجع أيضاً البنوك والمؤسسات المالية على ابتكار العديد من الأدوات لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

ورصدت زيادة في أنشطة قروض قطاعات التمويل الصناعي والعقاري والتجاري والاتجار في العملات الأجنبية والخدمات المالية المتعلقة بتأسيس ومراقبة أداء عمل الشركات.

وبحسب الدراسة فإن البنوك الدولية الكبرى ستستفيد من كل تلك التوجهات بتركيزها على المؤسسات الصناعية والتجارية ذات البعد الدولي في حين تقاسم البنوك المحلية في شرقي آسيا التعامل مع الشركات الصغرى والمتوسطة وشريحة الطبقة المتوسطة التي بدأت تأخذ مكانها بين أصحاب الثروات في العالم.

## البورصات الخليجية تهبط في 2011 بعد الاضطرابات السياسية وأزمة أوروبا

التكلفة.. هناك فرص كبيرة للعودة نظراً لأرباح الشركات ومعدل النمو الاقتصادي». ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري 17,5% في 2011 بحسب استطلاع أجرته رويترز في ديسمبر.

وفي السعودية خسر المؤشر الرئيسي لأكثر بورصة عربية 3,1% في 2011. وأغلق منخفضاً 0,3% قبل آخر جلسة تداول له هذا العام اليوم السبت.

وضغطت أسهم شركات البتروكيماويات على السوق إذ انها تتبعت أسعار النفط المتقلبة. وتآثرت السوق أيضاً بالنمو الفاتر لأسهم البنوك.

وقال مصدر لرويتزر إن السعودية تضي قدماً في خطة طال انتظارها لفتح سوق الأسهم أمام المستثمرين الأجانب وتأمل حالياً في إعلان القواعد المنظمة لذلك بحلول 15 يناير.

وفيما يلي إغلاق مؤشرات أسواق الأسهم في الشرق الأوسط:

- دبي: ارتفع المؤشر 0,5% إلى 1353 نقطة.
- أنطولي: زاد المؤشر 1,5% إلى 2402 نقطة.
- قطر: تراجع المؤشر 0,4% إلى 8779 نقطة.
- الكويت: صعد المؤشر 0,5% إلى 5814 نقطة.
- خسرت البورصة 16,4% هذا العام.
- سلطنة عمان: تقدم المؤشر 0,3% إلى 5695 نقطة.
- خسرت البورصة 15,7% هذا العام.
- مصر: ارتفع المؤشر 1% إلى 3622 نقطة.
- خسرت البورصة 49,3% هذا العام.
- البحرين: تراجع المؤشر 0,1% إلى 1143 نقطة.
- خسرت البورصة 20,1% هذا العام.

## البورصة المصرية 2011..

## بين ثورة الداخل وأزمات الخارج

كما تم تخفيض التقييم الائتماني للسندات المصرية 4 مرات متتالية خلال العام. على الصعيد الخارجي، أشار التقرير إلى أنه لم يكن الوضع أفضل حالاً، حيث شهد العام تصاعد وتيرة الأزمة الاقتصادية سواء من حيث تفاقم أزمة مديونية الولايات المتحدة وتخفيض تقييمها الائتماني وسرعان ما انتقلت العدوى إلى دول أخرى وبصورة أكثر حدة في القارة الأوروبية، والتي تمثل تهديداً حقيقياً لسلامة وأمن النظام المالي العالمي، مع وجود توقعات بدخول الاقتصاد العالمي في الركود.

وباطبع فقد تحملت الأسواق العالمية ضربة تلك الأحداث، حيث تراجع أداء الأسواق العالمية بصورة حادة وبنسب تزيد في بعض الدول عن انخفاض السوق

القاهرة - أ.ش.أ: سجل عام 2011 أكثر فترة عصيبة مر بها سوق المال في مصر عبر تاريخه بعد نجاحه في السنوات الأخيرة في تجاوز أزمات عدة عصفت بشدة بأسواق أخرى، حيث إن الاقتصاد التماسك في ذلك الوقت أعطى دفعة قوية للبورصة ومكنها من تجاوز الأزمة، لكن الوضع في 2011 كان مختلفاً، حيث واجهت البورصة ثورة داخلية على نظام حكم مشابه كثير من الفساد على مدار 30 عاماً، وواجهت أيضاً تداعيات أزمات خارجية تآثرت بها مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي وأزمة الديون الأوروبية.

ويشير التقرير السنوي للبورصة المصرية الذي تلقت وكالة آباء الشرق الأوسط نسخة منه إلى أنه على المستوى الداخلي شهدت بداية العام ثورة 25 يناير والتي أطاحت بالنظام القديم لتبدأ مصر بعدها فترة انتقالية لإعادة بناء مؤسسات الدولة.

وأضاف التقرير أن مصر شهدت خلال الفترة الانتقالية العديد من الاضطرابات إما بسبب اختلافات سياسية أو مطالب فئوية، وهو ما كان له تأثير سلبي واضح على الأداء الاقتصادي الذي تراجع لواحده معدل نموه إلى 1,1% في 2011 من 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 بفضل أسعار النفط المرتفعة، وساعدت الأسعار في تعويض زيادة في الإنفاق بنسبة 12% عن المبلغ المتوقع في ميزانية العام الحالي، حيث عززت عمان الاتفاق الاجتماعي لدرء الاضطرابات السياسية، وتخطط عمان لانفاق 10 مليارات ريال في 2012 وتتوقع إيرادات قدرها 8,8 مليارات ريال بافتراض أن متوسط سعر النفط 75 دولاراً للبرميل، وتتوقع جزراً في الميزانية يصل إلى 5,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

## الذهب يصد أكثر من 2% مقرباً من 1580 دولاراً للأوقية

نيويورك- رويترز: صعدت أسعار الذهب أكثر من 2% مدعومة بارتفاع اليورو أمام الدولار ومشتريات لتغطية مراكز مدينة. وارتفع سعر المعدن الأصفر في سوق المعاملات الفورية 2,2% إلى 1579,70 دولاراً للأوقية (الأونصة).

## أزمة اليورو تثبت جدوى اتحاد الخليج اقتصادياً

دبي - سي إن إن: أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين على أهمية الاستفادة من الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول الأوروبية، وإيجاد أفضل الوسائل لتقوية اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، وتوجيه هذا الاتجاه بإصدار عملة موحدة تكون أسوة بالوحدة الاقتصادية. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ «CNN عربية»: «إن التجربة الأوروبية، والأزمات التي تعصف بها، والتي في أساسها قائمة على قضايا اقتصادية يحتمل مثل سوء التنظيم والتنسيق وإقامة الثقة، تثبت مدى النجاح الذي سلاقه مشروع اتحاد اقتصادي خليجي حقيقي، حيث أن كل العوامل المهددة للأزمات الاقتصادية في أوروبا تكاد تكون معدومة على الصعيد الخليجي». وأشار عايش إلى «أن دول مجلس التعاون الخليجي، لم تدخل في اتحادات اقتصادية حقيقية، بل ما هو قائم إلا عبارة عن تسهيلات اقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث أن الاتحاد الحقيقي يشمل توحيد العملة والتعرفة الجمركية والضريبة وغيرها». وأضاف عايش، «إن الفرص المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي كبيرة، حيث أن غالبية الدول الأعضاء لا تعاني من مشاكل اقتصادية، كاليون أو انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي مدعوماً بمعدلات إنتاج النفط، والعوامل الاجتماعية والجغرافية المتفارقة، تجعل من هذا الاتحاد مثالياً، ولا داعي للتخوف من التجربة الأوروبية والأزمات الكبيرة التي تعصف بدولها الواحدة تلو الأخرى، حيث لا مجال هنا للمقاربة أو المقارنة».

وقال الخبير الاقتصادي قاسم العموري: «لأشك أن العملة أجد أهمية في النشاط الاقتصادي، وتعتبر مرة تعكس انسجام الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي الحالة الأوروبية وعزوف بعض الدول عن التخلي عن عملاتها المحلية كان أكبر المؤشرات التي توجد حول وأوضاع العموري، «إن الثقة الكبيرة على جميع الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، ستسهل الطريق أمام سن سياسات اقتصادية متناسقة، تعتبر الركيزة الأساسية لأي اتحاد، وتتيح بتوحيد العملة التي تعتبر الشكل المثالي والخارجية للاتحاد». وقال الخبير الاقتصادي هاني الخليلي: «ابن الدروس المستفادة من تجربة الدول الأوروبية، هو الخلط الكبير في الضوابط المالية للبنوك المركزية في تلك الدول، حيث انها كانت تقتصر لتحقيق رفاهية لشعبها بغض النظر عن سببها على هذا الخطوة، والاستمرار في هذا النهج اقتصادياً للعالم وليس واضحاً ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة الأزمة».

## عمان تسجل 2,2 مليار دولار فائضاً بالميزانية في 10 أشهر

مسقط - رويترز: اظهرت بيانات وزارة المالية العمانية ان السلطنة سجلت فائضاً في الميزانية قدره 830,1 مليون ريال (2,2 مليار دولار) في الأشهر العشرة الأولى من 2011 حيث دفعت أسعار النفط المرتفعة إيرادات البلاد فوق التوقعات. ووفقاً لحسابات «رويترز»، يعادل هذا الفائض نحو 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للسلطنة في 2010.

وقال خالد السعيد، المحلل لدى العمانية لخدمات التمويل، ان عمان ستسجل فائضاً في 2011 أيضاً وهذا سيعزز الاحتياطيات الأجنبية للبلاد، وتوقع محللون في استطلاع أجرته «رويترز»، في ديسمبر ان تسجل السلطنة وهي منتج للنفط خارج منظمة أوبك فائضاً في الميزانية بنسبة 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 بفضل أسعار النفط المرتفعة، وساعدت الأسعار في تعويض زيادة في الإنفاق بنسبة 12% عن المبلغ المتوقع في ميزانية العام الحالي، حيث عززت عمان الاتفاق الاجتماعي لدرء الاضطرابات السياسية، وتخطط عمان لانفاق 10 مليارات ريال في 2012 وتتوقع إيرادات قدرها 8,8 مليارات ريال بافتراض أن متوسط سعر النفط 75 دولاراً للبرميل، وتتوقع جزراً في الميزانية يصل إلى 5,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

## الدنمارك متمسكة أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي بحل جماعي لأزمة اليورو

ناشطا جدا في الأسرة الأوروبية»، انه سيتعين «إيجاد حلول ملموسة لمشاكل مملوسة». وسيجب على الدنمارك أيضا ان تكون حكما في الخلافات، الكثيرة عادة، أثناء المفاوضات المقبلة حول ميزانية الاتحاد الأوروبي لفترة 2014 - 2020.

وتهدد المفاوضات لا تخفيف ثورنبنغ شميت التي أكدت ان التشاور هو «اختصاص دنماركي» مذكرة بأن حكومتها هي ائتلاف من 3 أحزاب سياسية. كما ستتضمن الرئاسة الدنماركية عبر عمرها على إنشاء وظائف وتحريك النمو من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق، رأى وزير المناخ والطاقة والبناء مارتن لينغارد «أن جزءاً من الرد (على الأزمة) يكمن في ضمان الاستثمار في فعالية الطاقة والنمو الأخضر. كل يورو ينفق في فعالية الطاقة سيؤمن وظائف أوروبية. كل يورو ينفق في استيراد النفط سيخرج من أوروبا». وستسعى كوبنهاغن أيضا إلى فتح فرص تجارية جديدة أمام الشركات الأوروبية عبر التفاوض على اتفاقات مع اليابان وكندا والهند وتونس.

أما بالنسبة للمجالات المتفيسية، فإن البرنامج الدنماركي سيشكل بصورة أساسية استثمارية لبرنامج الرئاسة البولندية السابعة قبل الإنعقاد الأفضل في السوق الموحدة والذي ينبغي ان يمر عبر تطوير البنى التحتية الأوروبية الخاصة بالموصلات وإنشاء سوق رقمية موحدة.

تلك سيكون استمرار الجهود لتحسين مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي وضبط الهجرة من أولويات الرئاسة الدنماركية. وتعد سياسة الدنمارك في موضوع الهجرة من أكثر السياسات تشددا في أوروبا. وقد اعتمدت هذه السياسة في ظل الحكومات اليمينية السابقة تحت ضغط حزب الشعب الدنماركي الشعبي ولم تتخل عنها ثورنبنغ شميت الا جزئيا بعد انتخابها في سبتمبر.

## تقرير: الاتحاد الأوروبي يخفق في عام 2011

بروكسل - كونا: عام جديد يمر على القادة الأوروبيين تملأه إخفاقات كثيرة بعد ان عقدا قمة تلو الأخرى لحل الأزمات القائمة دون ظهور إشارة الى تسوية أزمة الديون في أوروبا.

وعلى الرغم من ان العام بدأ بشكل جيد بالنسبة لليورو بانضمام استونيا الى منطقة اليورو إلا ان العام الحالي ينتهي بتراجع اليورو الى أدنى مستوياته مقابل الدولار خلال 11 شهرا ما أثار مخاوف جدية حول مستقبل العملة الموحدة. واثنى رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو على انضمام استونيا الى منطقة اليورو قائلا: «ان هذه الخطوة دليل قوي على الجاذبية والاستقرار اللذين يمنحهما اليورو للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي».

وأعلن قادة الاتحاد الأوروبي عددا من المبادرات والمقترحات وبرامج التقشف لاحتواء الأزمة إلا ان وكالات التصنيف هي التي كانت تحدد حالات الصعود والتراجع في الأسواق المالية.

وفي مارس الماضي وافق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة إنقاذ مؤقتة قيمتها 500 مليار يورو ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي (إي اف اس اف) الذي يتوقع ان تحل محله آلية الاستقرار الأوروبي الدائمة (اي اس ام) بحلول يوليو القادم. وأثرت أزمة الديون على الأنظمة السياسية من خلال سقوط رئيسي الوزراء اليوناني جورج بابانديرو والإيطالي سيلفيو برلسكوني وتغيير الحكومة في إسبانيا.

واتفق قادة منطقة اليورو الـ 17 على منح اليونان لندن - رويترز: صعدت الأسهم الأوروبية امس لكنها تنهي العام على أكبر هبوط سنوي منذ بداية الأزمة المالية مع تضرر أسهم القطاع المالي بشدة من مشاكل الديون في منطقة اليورو التي تهدد بتقويض انتعاش اقتصادي هش. وأغلق مؤشر يوروفرست-300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى مرتفعا 7,75 نقاط أو 0,78% عند 1000,53 نقطة في تعاملات ضعيفة بلغت أقل من ربع متوسط التداول في 90 يوما مع إغلاق الأسواق في المملكة المتحدة وألمانيا مبكرا قبل عطلة العام الجديد. وينتهي المؤشر السنة على خسائر قدرها 11,5% هي الأسوأ منذ 2008 مع تضرر أسهم القطاعات المرتبطة بالدورات الاقتصادية بشدة بتداعيات إجراءات التقشف الحكومي وشح

الإقراض في منطقة اليورو على النمو الاقتصادي. وجاء مؤشر أسهم القطاع المالي في مقدمة الخاسرين هذا العام مع تسجيله خسائر بلغت 33,8% يليه مؤشر شركات الموارد الأساسية الذي هبط بنسبة 31%. وفي البورصات الرئيسية في أوروبا.. أغلق مؤشر فابننشال تايمز البريطاني مرتفعا حوالي 0,1% لكنه ينهي العام على خسائر قدرها 5,7%. وأغلق مؤشر داكس القياسي للأسهم الألمانية مرتفعا 0,9% ومنها العام على خسائر بلغت 15,4%.

وفي باريس صعد مؤشر كاك القياسي للأسهم الفرنسية 0,8% لكنه ينهي العام على هبوط قدره 17,8%.